فهرس المحتويات

• الجزء الأول •

تقديم.....5
مقدمة.....11

الباب الأول:
الضمانات المشتركة بين مرحلة البحث التمهيدي وباقي مراحل الدعوى العمومية

القسم الأول: الضمانات المشتركة بين كافة مراحل الدعوى العمومية.....29
الفصل الأول: الضمانات المتعلقة بمبدأ الشرعية الجنائية.....31
الفرع الأول: مضمون مبدأ الشرعية الجنائية.....33
المبحث الأول: الشرعية الجنائية الموضوعية.....35
المطلب الأول: تعريف قاعدة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون".....35
المطلب الثاني: مبررات قاعدة "لا جريمة ولا جزاء إلا بنص".....38
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للقاعدة.....40
المبحث الثاني: الشرعية الجنائية الإجرائية.....42
المطلب الأول: قاعدة لا إجراء إلا بنص.....43
المطلب الثاني: قاعدة لا عقوبة إلا بحكم قضائي.....46
المبحث الثالث: شرعية التنفيذ العقابي.....47
المطلب الأول: قانونية التنفيذ العقابي.....48
المطلب الثاني: الضمانات المرتبطة بشرعية التنفيذ العقابي.....50
الفقرة الأولى: الرقابة الدستورية على تنفيذ العقوبات.....50

الفقرة الثانية: الرقابة القضائية على تنفيذ العقوبات.....53
البند الأول: النيابة العامة ومراقبة قانونية التنفيذ العقابي.....53
البند الثاني: قضاء الحكم ومراقبة قانونية التنفيذ العقابي.....54
أولا: رقابة قضاء الموضوع.....54
ثانيا: رقابة قاضي تنفيذ العقوبات.....55
الفرع الثاني: التأصيل التاريخي والقانوني لمبدأ الشرعية الجنائية.....56
المبحث الأول: الأساس التاريخي لمبدأ الشرعية الجنائية.....56
المطلب الأول: تطور الشرعية الجنائية عبر العصور.....57
الفقرة الأولى: الشرعية الجنائية في العصور القديمة.....57
البند الأول: الشرعية الجنائية عند الإغريق.....57
البند الثاني: الشرعية الجنائية عند الرومان.....58
الفقرة الثانية: الشرعية الجنائية في العصر الحديث.....59
البند الأول: تطور الشرعية الجنائية في القانون المعاصر.....60
البند الثاني: تطور مبدأ الشرعية الجنائية في القانون المغربي.....63
المطلب الثاني: مبدأ الشرعية الجنائية في الشريعة الإسلامية.....68
الفقرة الأولى: شرعية الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية.....69
الفقرة الثانية: الشرعية الإجرائية في الشريعة الإسلامية.....72
الفقرة الثالثة: شرعية التنفيذ العقابي في الشريعة الإسلامية.....77
المبحث الثاني: الأساس القانوني لمبدأ الشرعية الجنائية.....79
المطلب الأول: القيمة الدستورية للشرعية الجنائية.....80
الفقرة الأولى: الشرعية الجنائية في الدساتير المغربية منذ الاستقلال.....80
البند الأول: الشرعية الجنائية في دساتير المغرب ما قبل 2011.....80
البند الثاني: الشرعية الجنائية في الدستور المغربي لسنة 2011.....82
الفقرة الثانية: الرقابة الدستورية على مبدأ الشرعية الجنائية.....86
المطلب الثاني: مبدأ الشرعية الجنائية في الأنظمة القانونية الحديثة.....90
الفقرة الأولى: مبدأ الشرعية الجنائية في المواثيق الدولية.....91

الفقرة الثانية: مبدأ الشرعية الجنائية في التشريعات الوطنية 95
البند الأول: مبدأ الشرعية الجنائية في بعض الأنظمة اللاتينية 96
أولا: مبدأ الشرعية في القانون الفرنسي 96
ثانيا: مبدأ الشرعية الجنائية في القانون الإسباني 98
ثالثا: مبدأ الشرعية في القانون السويسري 99
البند الثاني: مبدأ الشرعية الجنائية في الدول الأنجلوسكسونية 100
البند الثالث: مبدأ الشرعية في الدول الاسكندينافية 102
البند الرابع: مبدأ الشرعية الجنائية في بعض الأنظمة العربية 104
أولا: مبدأ الشرعية في القانون المصري 104
ثانيا: مبدأ الشرعية في القانون الجزائري 105
ثالثا: مبدأ الشرعية في القانون السوري 106
البند الخامس: الشرعية الجنائية في القانون المغربي 107
أولا: على مستوى شرعية الجرائم والعقوبات 107
ثانيا: على مستوى الشرعية الإجرائية 109
ثالثا: على مستوى شرعية التنفيذ العقابي 110
الفرع الثالث: نتائج مبدأ الشرعية الجنائية 111
المبحث الأول: التشريع هو المصدر الوحيد للقوانين الجنائية 112
المطلب الأول: قاعدة انفراد التشريع 112
الفقرة الأولى: انفراد التشريع في مسألة التجريم والعقاب 112
الفقرة الثانية: انفراد التشريع في القانون الإجرائي 116
المطلب الثاني: تفسير النصوص الجنائية 118
الفقرة الأولى: مفهوم التفسير 118
الفقرة الثانية: قواعد تفسير القاعدة الجنائية 121
البند الأول: تفسير القاعدة الجنائية الموضوعية 121
أولا: قاعدة التفسير الضيق للقاعدة الجنائية الموضوعية 121
ثانيا: حظر القياس في تفسير نصوص التجريم 123

البند الثاني: قواعد تفسير القاعدة الجنائية الإجرائية 125
أولا: قاعدة التفسير الواسع للقاعدة الإجرائية.....125
ثانيا: جواز القياس في القاعدة الإجرائية.....127
المبحث الثاني: عدم رجعية القانون 130
المطلب الأول: عدم رجعية القوانين الجنائية الموضوعية 131
الفقرة الأولى: عدم رجعية القوانين في القانون الجنائي المغربي 131
الفقرة الثانية: رجعية القانون الأصلح للمتهم 133
البند الأول: التعريف بالقانون الأصلح للمتهم 135
أولا: نصوص التجريم الأصلح للمتهم.....135
ثانيا: نصوص العقاب الأصلح للمتهم.....136
البند الثاني: أثر القانون الأصلح للمتهم 140
أولا: أثر القانون الأصلح للمتهم قبل الحكم البات.....140
ثانيا: أثر القانون الأصلح للمتهم بعد الحكم البات 142
البند الثالث: تطبيق القانون الأصلح في القوانين المؤقتة 144
أولا: تعريف القانون المؤقت 144
ثانيا: أثر تطبيق القانون الأصلح على القوانين المؤقتة 145
المطلب الثاني: تطبيق قاعدة عدم الرجعية على القوانين الإجرائية 146
الفقرة الأولى: الرأي القائل بالأثر الرجعي للقوانين الإجرائية.....148
الفقرة الثانية: الرأي القائل بالأثر الفوري للقوانين الإجرائية 150
الفقرة الثالثة: الرأي القائل بانعدام الأثر الرجعي للقوانين الإجرائية
وسريانها بأثر فوري.....154

الفصل الثاني: الضمانات المتعلقة بمبدأ الأصل في الإنسان البراءة.....161
الفرع الأول: ماهية مبدأ الأصل في الإنسان البراءة 162
المبحث الأول: مفهوم مبدأ الأصل في الإنسان البراءة.....162
المطلب الأول: التعريف بمبدأ الأصل في الإنسان البراءة.....162

المطلب الثاني: مبررات مبدأ الأصل في الإنسان البراءة والانتقادات الموجهة إليه 166
المبحث الثاني: الأساس القانوني لمبدأ الأصل في الإنسان البراءة 171
المطلب الأول: أصل البراءة في المواثيق الدولية 171
المطلب الثاني: أصل البراءة في التشريع المغربي 174
الفقرة الأولى: أصل البراءة في الدستور المغربي لسنة 2011 174
الفقرة الثانية: أصل البراءة في قانون المسطرة الجنائية 175
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية لمبدأ الأصل في الإنسان البراءة 179
المطلب الأول: الرأي القائل بان قاعدة البراءة هي قرينة بسيطة 180
الفقرة الأولى: التعريف بالقرائن 180
الفقرة الثانية: البراءة قرينة بسيطة 182
الفقرة الثالثة: التشريع القانوني المغربي وقرينة البراءة 184
البند الأول: قرينة البراءة في دستور 2011 184
البند الثاني: قرينة البراءة في قانون المسطرة الجنائية 186
المطلب الثاني: الرأي القائل بأن قاعدة البراءة هي وهم أو خيال قانوني 187
المطلب الثالث: الرأي القائل بأن قاعدة البراءة هي أصل في الإنسان 188
المطلب الرابع: رأينا في الموضوع 190
الفرع الثاني: نتائج قاعدة الأصل في الإنسان البراءة 193
المبحث الأول: حماية الحرية الشخصية 194
المبحث الثاني: تحميل جهة الاتهام عبء الإثبات 196
المطلب الأول: عدم إلزام المشتبه فيه أو المتهم بإثبات براءته 196
المطلب الثاني: إلقاء عبء الإثبات على النيابة العامة والمتضرر 200
المبحث الثالث: تحري اليقين القضائي في إصدار الأحكام 203
المطلب الأول: اليقين القضائي أساس الحكم بالإدانة 203
المطلب الثاني: الشك يفسر لصالح المتهم 205

الفقرة الأولى: تفسير الشك لصالح المتهم (المشتبه فيه) في المرحلة قبل المحاكمة.....206
البند الأول: نطاق تطبيق قاعدة الشك أثناء مرحلة البحث التمهيدي.....206
البند الثاني: نطاق تطبيق قاعدة الشك أثناء مرحلة التحقيق الإعدادي 208
الفقرة الثانية: تفسير الشك لصالح المتهم أثناء المحاكمة.....212
الفرع الثالث: حدود قاعدة الأصل في الإنسان البراءة 216
المبحث الأول: الحدود القانونية لقاعدة الأصل في الإنسان البراءة.....217
المطلب الأول: حدود أصل البراءة في القانون الجنائي الموضوعي.....217
الفقرة الأولى: حدود أصل البراءة في مجموعة القانون الجنائي 217
الفقرة الثانية: حدود أصل البراءة في بعض القوانين الجنائية الخاصة 219
البند الأول: افتراض المسؤولية في قانون الصحافة والنشر 220
البند الثاني: افتراض المسؤولية في مدونة السير.....224
البند الثالث: افتراض المسؤولية في مدونة الجمارك.....226
المطلب الثاني: حدود أصل البراءة في القانون الجنائي الإجرائي.....229
الفقرة الأولى: أثر حجية محاضر الشرطة القضائية على قاعدة أصل البراءة.....230
الفقرة الثانية: أثر مسطرة العفو على قاعدة أصل البراءة 233
المبحث الثاني: الحدود الواقعية لقاعدة الأصل في الإنسان البراءة 237
المطلب الأول: دور بعض سلطات الدولة في انتهاك أصل البراءة في الإنسان 237
المطلب الثاني: دور الإعلام في انتهاك أصل البراءة في الإنسان 240

الفصل الثالث: الضمانات المتعلقة بالاستعانة بمحام 247
الفرع الأول: الأساس القانوني لحق المشتبه فيه بالاستعانة بمحام في مرحلة البحث التمهيدي.....248
المبحث الأول: حق الاستعانة بالمحامي ركن في المحاكمة العادلة.....248
المبحث الثاني: حق الاستعانة بالمحامي في الشريعة الإسلامية.....251

المبحث الثالث: حق الاستعانة بمحام في المواثيق والمؤتمرات الدولية.....253

الفرع الثاني: موقف الفقه والتشريعات المقارنة من حق الاستعانة بمحام في مرحلة البحث التمهيدي.....257

المبحث الأول: موقف الفقه من الاستعانة بمحام في مرحلة البحث التمهيدي..257

المطلب الأول: الاتجاه المعارض لحق الاستعانة بمحام أثناء مرحلة البحث التمهيدي.....258

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد لحق الاستعانة بمحام أثناء مرحلة البحث التمهيدي.....261

المطلب الثالث: رأينا في الموضوع 263

المبحث الثاني: موقف التشريعات المقارنة من حق الاستعانة بمحام في مرحلة البحث التمهيدي.....264

المطلب الأول: حق الاستعانة بمحام في بعض الأنظمة الأنجلوساكسونية 265

الفقرة الأولى: في التشريع الأمريكي.....265

الفقرة الثانية: في التشريع الإنجليزي.....266

المطلب الثاني: حق الاستعانة بمحام في بعض الأنظمة اللاتينية 268

الفقرة الأولى: في التشريع الألماني 269

الفقرة الثانية: في التشريع الفرنسي.....270

البند الأول: حق الاستعانة بمحام في ظل قانوني 4 يناير 1993 و24 غشت 1993 271

البند الثاني: حق الاستعانة بمحام في ظل قانون تدعيم البراءة لسنة 2000.....273

البند الثالث: حق الاستعانة بمحام في ظل قانون 14 أبريل 2011.....274

المطلب الثالث: حق الاستعانة بمحام في بعض التشريعات العربية.....278

الفقرة الأولى: التشريع السوداني 278

الفقرة الثانية: في التشريع المصري 279

الفرع الثالث: موقف التشريع المغربي من حق الاستعانة بمحام أثناء مرحلة البحث التمهيدي 281
المبحث الأول: حق الاستعانة بمحام أمام الشرطة القضائية.....282
المطلب الأول: الاتصال بالمحامي في ظل قانون المسطرة الجنائية لسنة 2002 المعدل بقانون29 ماي 2003.....283
الفقرة الأولى: الحقوق المتعلقة بمباشرة حق الاتصال بالمحامي.....285
أولا: إجراء الاتصال 285
ثانيا: إدلاء المحامي بالوثائق والملاحظات.....288
الفقرة الثانية: القيود المقررة على حق الاتصال بالمحامي.....289
أولا: القيد المتعلق بالترخيص بإجراء الاتصال.....289
ثانيا: القيد المتعلق بوقت إجراء الاتصال.....291
ثالثا: القيد المتعلق بمدة الاتصال.....292
رابعا: القيد المتعلق بتأخير إجراء الاتصال 294
خامسا: القيد المتعلق بمراقبة الاتصال 295
سادسا: القيد المتعلق بعدم الإخبار بما راج خلال الاتصال 296
الفقرة الثانية: حق الاتصال بالمحامي عقب تعديلات قانون 17 أكتوبر 2011 299
البند الأول: حق الاستعانة بمحام في دستور 2011 300
البند الثاني: حق الاستعانة بمحام في قانون المسطرة الجنائية بعد تعديلات 17 أكتوبر 2011.....301
أولا: المستجدات التي جاء بها قانون 17 أكتوبر 2011.....301
ثانيا: تقدير التعديلات التي جاء بها قانون 17 أكتوبر 2011.....303
الفقرة الثالثة: حق الاتصال بالمحامي في مشروع مسودة تعديلات قانون المسطرة الجنائية 305
المبحث الثاني: حق الاستعانة بمحام أمام النيابة العامة.....307

المطلب الأول: المقتضيات القانونية المنظمة لحق الاستعانة بمحام أمام النيابة العامة 308
المطلب الثاني: أوجه دفاع المحامي أمام النيابة العامة 309
الفقرة الأولى: الحضور في الاستنطاق 310
الفقرة الثانية: التماس إجراء الفحص الطبي 310
الفقرة الثالثة: الإدلاء بالوثائق والإثباتات الكتابية 311
الفقرة الرابعة: عرض تقديم كفالة 312

القسم الثاني: الضمانات المقررة لمرحلتي البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي 315
الفصل الأول: الضمانات المتعلقة بمواجهة إجرائي التفتيش والحجز 321
الفرع الأول: الأساس القانوني لإجرائي التفتيش والحجز 323
المبحث الأول: ضمانات مواجهة التفتيش والحجز في الشريعة الإسلامية 323
المطلب الأول: أحكام الولوج إلى المساكن في الشريعة الإسلامية 323
المطلب الثاني: ضوابط التفتيش والحجز في الشريعة الإسلامية 326
المبحث الثاني: حرمة المسكن في المواثيق والدساتير الدولية 328
المطلب الأول: في المواثيق الدولية 328
المطلب الثاني: في الدساتير المقارنة 329
الفقرة الأولى: حرمة المساكن في بعض الأنظمة الدستورية المقارنة 330
الفقرة الثانية: حرمة المساكن في الدستور المغربي لسنة 2011 332
المبحث الثالث: ضمانات التفتيش والحجز في الأنظمة القانونية المعاصرة 333
المطلب الأول: ضمانات التفتيش والحجز في النظام الأنجلوسكسوني 333
الفقرة الأولى: في إنجلترا 333
الفقرة الثانية: في الولايات المتحدة الأمريكية 335
المطلب الثاني: ضمانات التفتيش والحجز في النظام اللاتيني 338
الفقرة الأولى: في فرنسا 338

الفقرة الثانية: في ألمانيا.....343
الفرع الثاني: ضوابط التفتيش والحجز وقيودهما في التشريع المغربي.....346
المبحث الأول: ضوابط التفتيش في القانون المغربي 346
المطلب الأول: تفتيش الأشخاص.....346
الفقرة الأولى: مدى جواز تفتيش الأشخاص في القانون المغربي.....347
الفقرة الثانية: خصوصية تفتيش الشخص من طرف شخص من نفس جنسه 350
المطلب الثاني: تفتيش المنازل 353
الفقرة الأولى: الشروط الموضوعية للتفتيش 355
البند الأول: شرط تحقق الجريمة أو رجحان تحققها 355
البند الثاني: صفة القائم بالتفتيش.....357
الفقرة الثانية: الشروط الشكلية.....359
البند الأول: احترام توقيت التفتيش 359
أولا: إذا طلب صاحب المنزل إجراء التفتيش خارج الوقت القانوني.....360
ثانيا: صدور استغاثة من داخل المنزل 360
ثالثا: وجود نص يجيز التفتيش خارج الوقت القانوني.....361
البند الثاني: حضور بعض الأشخاص إلى جانب ضابط الشرطة القضائية أثناء التفتيش.....362
البند الثالث: اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السر المهني.....365
البند الرابع: الالتزام بقواعد تفتيش الأشخاص أثناء تفتيش المنازل.....367
البند الخامس: إنجاز محضر بعمليات التفتيش.....368
المبحث الثاني: ضوابط الحجز في القانون المغربي.....369
المطلب الأول: أحكام الحجز في قانون المسطرة الجنائية 369
المطلب الثاني: أحكام حجز المعطيات المعلوماتية 371
المبحث الثالث: الجزاء القانوني عن الإخلال بمقتضيات التفتيش والحجز 372

المطلب الأول: الجزاء الإجرائي.....373
المطلب الثاني: الجزاء الجنائي.....376

الفصل الثاني: الضمانات المقررة لمواجهة إجراء التقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد.....379

الفرع الأول: الأساس الشرعي والقانوني لإجراء التنصت على المكالمات المنجزة بوسائل الاتصال عن بعد.....381

المبحث الأول: في المواثيق والمؤتمرات الدولية.....381
المطلب الأول: في المواثيق الدولية.....382
الفقرة الأولى: الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الدولي.....382
الفقرة الثانية: في الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإقليمي.....383
المطلب الثاني: في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية.....384
المبحث الثاني: عند فقهاء القانون.....388
المطلب الأول: الاختلاف الفقهي حول مسألة التنصت الهاتفي.....388
الفقرة الأولى: الاتجاه الأول.....388
الفقرة الثانية: الاتجاه الثاني.....390
الفقرة الثالثة: الاتجاه الثالث.....392
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لإجراء التنصت الهاتفي.....395
الفقرة الأولى: التنصت الهاتفي إجراء بحث أم إجراء تحقيق؟.....395
الفقرة الثانية: التنصت الهاتفي هل هو نوع من أنواع التفتيش؟.....398

المبحث الثالث: في التشريعات المقارنة.....399
المطلب الأول: إجراء التنصت الهاتفي في بعض الأنظمة الأنجلوسكسونية .400
الفقرة الأولى: في التشريع الأمريكي.....400
الفقرة الثانية: في التشريع الإنجليزي.....402
المطلب الثاني: إجراء التنصت الهاتفي في بعض الأنظمة اللاتينية.....403
الفقرة الأولى: في التشريع الفرنسي.....403

الفقرة الثانية: في التشريع الألماني.....408
الفقرة الثالثة: في التشريع الإيطالي.....409
المطلب الثالث: في بعض الأنظمة العربية.....410
الفقرة الأولى: في التشريع المصري.....410
الفقرة الثانية: في التشريع الأردني.....413
الفقرة الثالثة: التشريع الكويتي.....413
الفرع الثاني: أحكام التقاط المكالمات والاتصالات في التشريع الجنائي المغربي.....414
المبحث الأول: الحماية الدستورية لسرية الاتصالات الشخصية.....414
المطلب الأول: الوضع في الدساتير المغربية قبل دستور 2011 415
المطلب الثاني: الوضع في دستور 2011.....416
المبحث الثاني: ضوابط التقاط المكالمات وتسجيلها وأخذ نسخ منها وحجزها في القانون الإجرائي المغربي.....417
المطلب الأول: الجهة القضائية المختصة بمباشرة إجراء التنصت الهاتفي.....418
الفقرة الأولى: قاضي التحقيق 418
الفقرة الثانية: الوكيل العام للملك 421
البند الأول: غير حالة الاستعجال (الحالة العادية) 422
البند الثاني: في حالة الاستعجال 423
المطلب الثاني: شروط تنفيذ إجراءات التنصت الهاتفي.....424
المبحث الثالث: جزاء التنصت غير القانوني 425
المطلب الأول: حالات التنصت غير القانوني.....425
الفقرة الأولى: التنصت القضائي غير القانوني.....426
الفقرة الثانية: التنصت الإداري.....428
المطلب الثاني: الجزاءات الإجرائية والجنائية على التنصت غير القانوني 430

الفقرة الأولى: الجزاءات الإجرائية على التنصت غير القانوني 430
الفقرة الثانية: الجزاءات الجنائية على التنصت غير القانوني 431

الفصل الثالث: الضمانات المتعلقة بسرية البحث والتحقيق.....435
الفرع الأول: ماهية سرية البحث والتحقيق وأساسها الشرعي.....436
المبحث الأول: ماهية سرية البحث والتحقيق 436
المطلب الأول: مفهوم سرية البحث والتحقيق 436
المطلب الثاني: مبررات سرية البحث والتحقيق 439
المطلب الثالث : نطاق سرية البحث والتحقيق 441
الفقرة الأولى: أنواع السرية.....442
البند الأول: أنواع السرية في أعمال البحث التمهيدي.....442
البند الثاني: أنواع السرية أثناء التحقيق.....443
الفقرة الثانية: أجل الالتزام بسرية البحث والتحقيق 444
البند الأول: أجل السرية في حالة حفظ القضية أو عدم المتابعة.....445
البند الثاني: أجل السرية في حالة الأسرار التي لم تدون بالمحاضر.....447
الفقرة الثالثة: الأشخاص المشمولون بسرية البحث 448
البند الأول: الأشخاص الملزمون بالسرية 448
أولا: القضاة 449
ثانيا: موظفو كتابة الضبط.....449
ثالثا: ضباط وأعوان الشرطة القضائية 450
رابعا: الخبراء والتراجمة.....450
خامسا: المحامون 450
البند الثاني: الأشخاص غير الملزمين بالسرية 452
أولا: المشتبه فيه أو المتهم 453
ثانيا: الضحية أو المطالب بالحق المدني.....453
ثالثا: الشاهد 454

المبحث الثاني: الأساس الشرعي لسرية البحث والتحقيق 455
المطلب الأول: السرية في المواثيق والمؤتمرات الدولية.....455
المطلب الثاني: السرية في الأنظمة التشريعية المقارنة.....457
الفقرة الأولى: السرية في النظام الأنجلوسكسوني.....457
الفقرة الثانية: السرية في النظام اللاتيني 458
الفرع الثاني: الحماية القانونية لسرية البحث والتحقيق في التشريع المغربي.....459
المبحث الأول: طبيعة السرية في التشريع المغربي.....460
المطلب الأول: حدود السرية.....460
المطلب الثاني: تقدير السرية.....462
المبحث الثاني: جزاء الإخلال بالسرية 465
المطلب الأول: الجزاء الجنائي 465
الفقرة الأولى: جزاء خرق السرية في الفصل 446 من مجموعة القانون الجنائي.....465
الفقرة الثانية: جزاء خرق السرية في قانون الصحافة والنشر المغربي 469
المطلب الثاني: الجزاء الإجرائي.....473